الأمم المتحدة

A/66/814–S/2012/353

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
30 May 2012

Original: Arabic

الجمعية العامة
الدورة السادسة والستون
البند ٨٣ من جدول الأعمال
سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٢ موجهتان إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، وإلحاقا بالرسائل المتعددة التي وافيناكم بها حول الخطوات الإصلاحية التي اتخذتها حكومة الجمهورية العربية السورية منذ بداية الأزمة الحالية في سوريا، وأضحت هذه الإصلاحات حقيقة ملموسة على أرض الواقع لا يمكن لأي متابع موضوعي تجاهلها، حيث تكللت بإجراء انتخابات نيابية تعددية في سوريا بتاريخ ٧ أيار/مايو ٢٠١٢ في ظل جو من الشفافية والنزاهة والحرية، أود أن أنقل إلى عنايتكم ما يلي حول هذه الانتخابات:

١ - على الرغم من التاريخ العريق لمجلس الشعب السوري (البرلمان)، والذي يمتد إلى بدايات القرن العشرين، فقد كانت لتلك الانتخابات أهمية خاصة جعلت منها تجربة فريدة لسوريا، من حيث أنها تمت بموجب الدستور الجديد للجمهورية العربية السورية والذي أقر في استفتاء شعبي بتاريخ ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢. إن هذا الدستور يضمن إقامة الدولة السورية العصرية الديمقراطية، دولة المواطنة وسيادة القانون والمساواة بين جميع المواطنين على أسس التعددية السياسية وحماية الحريات العامة وممارسة السلطة ديمقراطيا عبر صناديق الاقتراع. وقد تضمن هذا الدستور تعديلات جوهرية منها إلغاء المادة الثامنة من الدستور السابق الخاصة بدور حزب البعث في الدولة والمجتمع، إضافة إلى تضمنه لفقرات هامة تأخذ

050612 050612 12-35548 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بعين الاعتبار الإصلاحات التي تم إنجازها في مجال حقوق الإنسان والالتزامات الدولية المتعددة التي التزمت بها سوريا في إطار منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٢ - جرت الانتخابات البرلمانية الأخيرة في سوريا والتي أعلنت نتائجها بتاريخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٢، في ظل منظومة قانونية جديدة للانتخابات أعدت وفقا لأعلى المعايير الدولية، بحيث تم ضمان الحق المتساوي في التمثيل لجميع فئات المجتمع، وكذلك تمت مراعاة الشفافية والنزاهة وضمان حق كل فرد في حرية الرأي والتعبير وفي التجمع والانتماء إلى أحزاب وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وعدد كبير من قرارات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة ذات الصلة، وهي النصوص التي وافقت سوريا عليها جميعها وتعهدت بتنفيذها. كما تم إجراء هذه الانتخابات بالاستناد إلى قانون الانتخابات العامة الجديد رقم ١٠١ لعام ٢٠١١ والذي وضع العملية الانتخابية تحت إشراف كامل للقضاء وعلى أساس الشفافية والعدل. كما استندت، أيضا، إلى قانون الأحزاب السياسية الجديد رقم ١٠٠ لعام ٢٠١١، والذي وضع الأسس التشريعية والقانونية الناظمة للحياة السياسية والتعددية الحزبية في سوريا، ويستند إلى قواعد جديدة وعصرية في إنشاء الأحزاب السياسية والمشاركة في العملية الديمقراطية. وبالفعل فقد كان عدد الأحزاب المرخص لها بالمشاركة في هذه الانتخابات يفوق ١٨ حزبا، في حين كان عدد الأحزاب التي خاضت الانتخابات البرلمانية الماضية ٩ أحزاب. هذا وقد جاء إنشاء محكمة دستورية عليا مؤخرا، في سياق استكمال إصلاح العملية الانتخابية في سوريا.

٣ - بلغ عدد المشاركين في تلك الانتخابات ٩٥٧ ١٨٦ ٥ مواطنا سوريا، يشكلون ما نسبته ١،٢٦ في المائة ممن يحق لهم الاقتراع في سوريا. وقد أدلوا بأصواتهم في اقتراع سري وفي جو من الشفافية والحرية التامة في ١٥ دائرة انتخابية منتشرة في مختلف أنحاء سوريا.

٤ - بلغ عدد أعضاء مجلس الشعب الجديد ٢٥٠ عضوا، حصلت النساء فيه على ٣٠ مقعدا، وهذا ما يدل على المكانة المتميزة للمرأة السورية في العملية السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، على الرغم من أن هذه الانتخابات تجري في ظروف استثنائية في تاريخ سوريا. ونشير في هذا الصدد إلى أن الحكومة السورية مستمرة في بذل الجهود الحثيثة لزيادة دور المرأة في مختلف المجالات.

٥ - اعترض عدد من المرشحين ووكلائهم على سير العملية الانتخابية في عدد من المراكز لمخالفتها قانون الانتخاب الجديد، الأمر الذي استدعى إعادة الانتخاب في ١٨ مركزا انتخابيا، وهذا ما أدى إلى تأخر إعلان النتائج عن الموعد المقرر لذلك. وهذا ما يدل بوضوح على أن العملية الانتخابية قد جرت بموجب مبادئ الحرية والديمقراطية والشفافية والعدالة.

٦ - على الرغم من إجراء هذه الانتخابات في ظل منظومة جديدة من القوانين التي جاءت استجابة لمطالب الشعب المحقة في الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الشامل، وتعزيز حقوق الإنسان والحريات العامة، إلا أن البعض لم يرد لهذه العملية النجاح، حيث عمل جاهدا على تقويض ذلك البرنامج الإصلاحي الشامل من خلال نشر الأفكار المتطرفة والسلفية في المجتمع السوري التعددي، ودعم ممارسة الإرهاب من خلال حمل السلاح لقتل المواطنين السوريين وخطفهم وتعذيبهم وتدمير ممتلكاتهم والقيام بكل أشكال انتهاكات حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد نشير إلى أن بعض المجموعات الإرهابية المسلحة قد حاولت إعاقة العملية الانتخابية في بعض المناطق من خلال تهديد المواطنين وترويعهم في محاولة لمنعهم من المشاركة في الانتخابات. هذا في الوقت الذي تولت بعض الأطراف الخارجية الداعمة والممولة لهذه المجموعات الإرهابية، مهمة التشويش الإعلامي من خلال حملة تضليلية لمجريات العملية الانتخابية وفبركة أخبار غير صحيحة، وتحريض منظم على رفض نتائج الانتخابات حتى قبل أن تبدأ. إلى أنه وعلى الرغم من ذلك فقد رفض الشعب السوري كل ذلك التهديد والتظليل والتحريض، واستجاب لصوت الإصلاح وقرر خوض العملية الديمقراطية الجديدة، فكانت نسبة المشاركة جيدة بالنظر إلى الظروف الحالية التي تمر بها سوريا.

٧ - لقد كانت الحكومة السورية عازمة على المضي في عملية الإصلاح الشامل، ولا سيما إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المقرر، على الرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها، وذلك انطلاقا من رؤيتها بأن مستقبل سوريا يصنعه السوريون أنفسهم وأنهم هم الوحيدون القادرون على رسم ملامح هذا المستقبل من خلال مشاركتهم في تلك العملية الإصلاحية، بما في ذلك اختيار ممثليهم في مجلس الشعب (البرلمان). وبالرغم من كل النجاحات والعثرات والعوائق التي رافقت انتخابات مجلس الشعب السوري الأخيرة، فإنها تبقى تجربة فريدة تحمل في طياتها العديد من الدروس المستفادة، وخطوة هامة أولى يجب البناء عليها في متابعة النهج الإصلاحي في أي خطوات مستقبلية إضافية.

٨ - لقد رغبت الجمهورية العربية السورية بمشاركتكم بهذه المعلومات انطلاقا من حرصها على وضعكم بصورة آخر التطورات الجارية بشأن العملية الإصلاحية والديمقراطية التي تسير بها سوريا رغم الصعوبات الكبيرة التي تتعرض لها في ظل الإرهاب والعنف الذي تقوم به المجموعات الإرهابية المسلحة، وفرض عقوبات ظالمة أحادية الجانب بحق الشعب السوري، وحملة التحريض والتضليل الإعلامي غير المسبوقة، والتي وصلت إلى حد ادعاء الجماعات المسلحة من خلال بعض الوسائل الإعلامية، التي أخذت على عاتقها مسؤولية بث الأكاذيب والتحريض على العنف والإرهاب، باغتيال عدد من المسؤولين السوريين. وهذا

مثال بسيط يدل على الصورة الافتراضية التي تحاول هذه الوسائل الإعلامية رسمها عن سوريا بدعم وتوجيه وتمويل من دول أصبحت معروفة بعدائها لسوريا.

وأرجوا ممتنا تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الدورة السادسة والستين للجمعية العامة في إطار البند رقم ٨٣ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) د. بشار **الجعفري**
المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية
لدى الأمم المتحدة